أساليب زيادة مساهمة الإناث في القوى العاملة العراقية

د. فؤاد الجميعي*

د. هناء هادي محمد علي**

خطة البحث :

تكون خطتنا في معالجة موضوع البحث هو أساليب زيادة مساهمة الإناث في القوى العاملة العراقية على قسمين وذلك على النحو الآتي :

القسم الأول : مؤشرات انخفاض المشاركة الاقتصادية للإناث في القوى العاملة .

ونعالج من خلاله عدة موضوعات هي كما يأتي :

أولا : معدل المشاركة الاقتصادية للسكان الإناث في القوى العاملة .

أ - السكان والمعدل العام للمشاركة الاقتصادية في القوى العاملة .

ب - السكان الإناث ومعدل مشاركتهن الاقتصادية في القوى العاملة .

ثانيا : حدوث مساهمة الإناث في الهيكل الإقتصادي والمهني للقوى العاملة .

أ - حدود مساهمة الإناث في القوى العاملة لكل من النشاطات الاقتصادية .

ب - حدود مساهمة الإناث في القوى العاملة لكل من أقسام المهن .

ثالثا : التوزيع النسبي للقوى العاملة من الإناث .

أ - التوزيع النسبي للقوى العاملة من الإناث حسب النشاطات الاقتصادية .

ب - التوزيع النسبي للقوى العاملة من الإناث حسب المهن .

القسم الثاني : أسباب انخفاض المشاركة الإقتصادية للإناث في القوى العاملة وأساليب علاجها ويتضمن عدة موضوعات هي على النحو الآتي :

---

* أستاذ العلوم الإدارية المساعد ووكيل كلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء

** مدرسة تخطيط القوى العاملة بجامعة الموصل

أولا : التعليم والتدريب .
ثانيا : الخدمات .
ثالثا : العوامل الإقتصادية .
رابعا : التشريع .

التوصيات .

توطئة : تشكل المرأة نصف المجتمع، وتمثل ـ من ثم ـ مصدراً أساسيا لأهم موارد هذا لمجتمع، وهو مورد العمل. ويتعذر إغفال هذا المصدر، أو التقليل من أهميته، بدون أن يؤثر ذلك على معدلات التنمية .

ولقد عانت المرأة العراقية من التخلف مدة طويلة، نتيجة مجموعة من العوامل التاريخية، والإقتصادية، والإجتماعية، والنفسية المتداخلة، وأدى ذلك التخلف إلى إنخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للإناث في القوى العاملة، سواء على المستوى الكمي أم النوعي .

ويتخذ البحث مشكلة هذا الانخفاض محورا له، حيث يتناول مؤشراته، ويطرح الأسباب الكامنة وراءه . وذلك بهدف تحديد الأساليب اللازمة لزيادة مساهمة الإناث في القوى العاملة .

وقد آثرنا أن يعتمد البحث المنهج التاريخي المقارن من خلال تحليل الإحصاءات المتوافرة لفترات زمنية مختلفة، ويرتكز على فرضية عامة مؤداها وجود علاقة حتمية بين انخفاض مساهمة الإناث في القوى العاملة، وبين هيكل التعليم والتدريب من ناحية، وبين نقص الخدمات اللازمة للعاملات من ناحية أخرى .

إن أهمية هذا البحث تتبين من الحاجة الملحة للإستفادة من السكان العراقيين، بما يكفل الحصول على القوى العاملة المناسبة لحجمهم، ويساعد في ترشيد استخدام العمالة في العراق .

القسم الأول
مؤشرات انخفاض المشاركة الاقتصادية للإناث في القوى العاملة

يتطلب الإلمام بواقع القوى العاملة من الإناث دراسة معدل المشاركة الاقتصادية لهن، وكذلك حدود مساهمتهن في الهيكل الاقتصادي والمهني والتوزيع النسبي لهن في نطاق هذا الهيكل . وهذا ما نعرض له فيما يأتي :

أولا : معدل المشاركة الإقتصادية للإناث في القوى العاملة :

أ ـ السكان والمعدل العام للمشاركة الاقتصادية في القوى العاملة :

يعد العراق من الدول قليلة السكان (UNDER - POULATED) وذلك على ضوء

معياري الكثافة السكانية العامة، والكثافة الإقتصادية[1] .

فمن ناحية لاتتجاوز نسبة الكثافة العامة للسكان العراقيين ٣٥,٦مواطن /ك٢ عام ١٩٨٥م. فقد كان عدد السكان ١٥٥٨٤٩٧٨ نسمة[2] تعيش على مساحة تبلغ ٤٣٨٢١٧ك٢. ويتبيّن مدى انخفاض هذه الكثافة عند مقارنتها بالدول الأخرى. حيث تصل في تركيا ٥٨مواطن/ك٢، وفي فرنسا إلى ٩٨ مواطن /ك٢ عام ١٩٨٠[3] .

ومن ناحية أخرى، يرتفع معدل الكثافة الاقتصادية للسكان عن معدل الكثافة السكانية العامة نتيجة وجود ما لا يقل عن مليونين من الوافدين للعمل، وهو ما يصل بمعدل الكثافة الاقتصادية إلى ٤٠ مواطن/ك٢ ويشير ذلك إلى وجود حاجة فعلية لمزيد من السكان، بسبب الطلب المتنامي على العمل .

ويتسم المعدل العام للمشاركة الاقتصادية للسكان العراقيين بالانخفاض، حيث لم تتجاوز نسبة القوى العاملة ٢٦٪ من مجموع السكان عام ١٩٨٠، وهي أقل بنسبة ١,٠٪ عما كانت عليه عام ١٩٧٧م وعلى النحو المبين في الجدول الآتي :

جـدول رقم (١)
المعدل العام للمشاركة الإقتصادية للسكان في القوى العاملة عامي ١٩٧٧م - ١٩٨٠م

السنة	مجموع السكان	المشاركين اقتصاديا في القوى العاملة	المعدل
١٩٧٧	١٢٠٠٠٤٩٧	٣١٣٣٩٣٩	٢٦,١
١٩٨٠	١٣٢٣٨٦٧٨	٣٤٤٥١٧٧	٢٦,٠

المصادر :

- الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧م (بغداد : ١٩٧٨م) الجدول (٤٤) .
- الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، ١٩٨٠ (بغداد : ١٩٨٠) جدول (٢/٤) .
- منعم أحمد الدوري، هياكل العمالة وسياسة الإستخدام في العراق (بغداد رسالة ماجستير ١٩٨٣م) جدول (٩) ص ٧٦ .

ويتبين مدى انخفاض المعدل عند مقارنته بمعدل المشاركة في بعض الدول - وهي من الدول النامية على النحو القائم بالنسبة للعراق - حيث يصل إلى ٢٨,٤٪ في تونس، ٣١٪ في الباكستان .

---

١) ينصرف مفهوم الكثافة الوطنية العامة إلى كثافة السكان الوطنيين فقط، بينما ينصرف مفهوم الكثافة الإقتصادية للسكان إلى كثافة إجمالي السكان بما فيهم السكان الوافدين. لمزيد من التفاصيل انظر منصور الراوي، تنمية الموارد البشرية (المتابعة : سلسلة الدراسات الإجتماعية والعمالية (٤)، مكتب المتابعة - مجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية ١٩٨٥) ص٢٤ .

٢) الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوي ١٩٨٥م (بغداد : ١٩٨٦) الجدول (٢/٢) ص٤٦ .

٣) UNITED NATIONS, STATISTICAL YEARBOOK 1981, (NEW YORK : 1983)

كما تزداد الفجوة بين هذا المعدل ومعدل المشاركة في الدول الصناعية المتقدمة حيث يصل إلى ٤٣,٣٪ في فرنسا، ٤٨,٩٪ في اليابان[1].

ويمكن تفسير هذا الانخفاض بأسباب عديدة أهمها :

١ ـ التركيب العمري الفتي للسكان :

تصل نسبة السكان الذين يقعون دون سن العمل إلى ٤٥,٢٪ من مجموع السكان عام ١٩٨٥، بينما تبلغ نسبة من هم في سن العمل ٤٩,٤٪ فقط من هذا المجموع. وتقع النسبة الباقية من السكان فوق الحد الأعلى لسن العمل، وذلك وفقا لما هو مدرج في الجدول التالي :

جـدول رقم (٢)
التوزيع النسبي للسكان العراقيين حسب فئات العمر الرئيسة في عام ١٩٨٥م

الفئات العمرية / البيـان	- ١٥ سنـة	١٥ ـ ٦٠	٦٠ سنة +	المجمـوع
الأعـداد المطلقـة	٧٠٦٤٧٠٧	٧٧١٠٨٣٨	٨٠٩٤٤٢	١٥٥٨٤٩٨٧
٪	٤٥,٣	٤٩,٤	٥,٢	١٠٠

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء : المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٥ (بغداد : ١٩٨٦) الجدول (٢/٣) ص٤٦ .

ويشير الجدول المتقدم إلى ارتفاع نسبة المعالين، وهو ما يؤثر تأثيراً حاسماً على معدل المشاركة الإقتصادية للسكان من القوى العاملة فضلاً عما يترتب عليه من استنزاف جزء هام من القوى نفسها في تأمين الخدمات، وبخاصة في مجالي التعليم والصحة ولمن هم دون سن العمل .

كما يشير إلى إنخفاض نسبة من هم في سن العمل مقارنة بالمعدل العالمي الذي يصل إلى ٥٧,٦٪ من مجموع السكان، وبمعدل الدول الصناعية الذي يصل إلى ٦٧٪ من هذا المجموع[2] .

---

١) النسب المستخرجة على أساس الأعداد المطلقة الواردة في الكتاب السنوي لإحصاءات العمل انظر :
INTERNATIONAL LABOUR OFFICE, **YEARBOOK OF LABOUR STATISTICS** (GENEVA : 1982) TABLE (1) P. 13 .

٢) النسب المشار إليها في بحث منصور الراوي : تنمية الموارد البشريةمرجع سابق + جدول (٧) ص٣٥ .

٢) عدم كفاية المعدل الحالي للنمو السنوي للسكان :

يبلغ معدل النمو السنوي للسكان ٣,٣٪، وهو معدل مرتفع عند مقارنته بالدول الصناعية. ولكنه يعد منخفضا للغاية عند مقارنته بمعدلات النمو السكاني لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والكويت، حيث يصل المعدل إلى ٢٠,٠٪، ٨,٥٪، ٦,٢٪ على التوالي[١]، وهي دول تعاني من مشكلة الفراغ السكاني مثل العراق. ولا يؤمن المعدل الحالي الزيادة السكانية المطلوبة في الأجلين القصير والمتوسط على الأقل، على الرغم من ارتفاع معدل الخصوبة الكلية، وارتفاع معدل المواليد الخام وإنخفاض معدل الوفيات الخام وزيادة معدل النمو الطبيعي. وقد بلغ عدد المواليد الأحياء للأنثى خلال فترة الإنجاب ووفقا لمعدلات الخصوبة القائمة (٧) مواليد. وبلغ عدد المواليد لكل ألف من السكان ٤٧ مواطناً، وعدد الوفيات لكل ألف من السكان ١٣ مواطناً، ومعدل النمو الطبيعي ٣٤ مواطناً[٢].

٣ - عدم الإستفادة الكاملة من السكان الإناث :

وهو ما نتناوله بالتفصيل فيما يلي :

- السكان الإناث ومعدل مشاركتهن الإقتصادية في القوى العاملة.

تمثل الإناث ٤٨,٦٪ من مجموع السكان عام ١٩٨٥م وبزيادة طفيفة تصل إلى ١,٠٪ عن نسبتهن عام ١٩٧٧م، وطبقاً لما هو مبين بالجدول الآتي :

جـدول رقم (٣)

نسب الإناث العراقيات إلى مجموع السكان عامي ١٩٧٧م - ١٩٨٥م

السنـــة / البيـــان	١٩٧٧م		١٩٨٥م	
	المجمـوع	الإنـاث	المجمـوع	الإنـاث
الأعـداد المطلقـة	١٢٠٠٠٤٩٧	٥٨١٧٥٩٩	١٥٥٨٤٩٨٧	٧٥٦٩٧٠٥
٪	١٠٠	٤٨,٤٨	١٠٠	٤٨,٥٨

المصادر :

- الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧م (بغداد ١٩٧٨م) الجدول (٢٣) ص٢٤.
- الجهاز المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٥م** (بغداد ١٩٨٦) الجدول (٣/٢) ص٤٦.

---

١) الأمم المتحدة - اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا، المجموعة الإحصائية العدد ٧ (بغداد : الأكوا ١٩٨٢) الجدول (١/١)، (٢/١)، (٣/١).

٢) الأمم المتحدة، دائرة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية - شعبة الإسكان مؤشرات ديموغرافية مختاره للسنوات ١٩٥٠ - ٢٠٠٠. الجهاز المركزي للإحصاء : نتائج تعداد السكان عام ١٩٧٧ (بغداد ١٩٧٨) الجدول (٢٢) ص٢٣.

ويشير هذا الجدول إلى الثبات النسبي لعدد الإناث منذ ١٩٧٧ ، وإلى ميل التركيب النوعي للسكان العراقيين لصالح الذكور وبفارق قدره ٢,٨٤٪ من مجموعهم عام ١٩٨٥م .

وتشكل الإناث في سن العمل ٢٣,٩٪ من مجموع سكان العراق، على النحو المبين فيما يلي :

جدول رقم (٤)

التركيب العمري للإناث العراقيات عام ١٩٨٥م

البيـــان	السكان العراقيين	دون ١٥ سنة	١٥ دون ٦٠	٦٠ سنة فأكثر
الأعداد المطلقة	١٥٥٨٤٩٨٧	٣٤٢٦٨٠٢	٣٧٢٥١٤٥	٤١٧٧٥٨
٪	١٠٠	٢٢,٠	٢٣,٩	٢,٧

المصادر :

- الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٥ م (بغداد: ١٩٨٦) الجدول (٢/٣) ص٤٦ .

غير أن دراسة معدل المشاركة الاقتصادية للإناث في القوى العاملة يشير إلى الانخفاض الشديد لهن، سواء بالنسبة للذكور، أم بالنسبة لحجم السكان الإناث في سن العمل .

ويثبت جدول رقم (٥) : أن هذا المعدل لم يتجاوز ٥٪ من مجموع السكان عام ١٩٨٥م وبزيادة قدرها ٥,٠٪ عن معدل عام ١٩٧٧م .

وطبقا لهذا الجدول يرتكز النشاط الاقتصادي في العراق على الذكور، حيث ما زالت المشاركة الاقتصادية للإناث بالغة التواضع . خاصة عند مقارنة معدل مشاركتهن بالمعدل العام للمشاركة، وهو ٢٦٪، وبنسبة السكان الإناث في سن العمل وهي ٢٣,٩٪، وبنسبة السكان الإناث إلى مجموع السكان وهي ٤٨,٦٪ .

ويشير الجدول إلى زيادة نسبة الإناث النشيطات اقتصادياً إلى مجموع السكان في الفئة العمرية ١٥ سنة ـ دون الستين من ٨,١٪ عام ١٩٧٧م إلى ٨,٦٪ عام ١٩٨٠م . وهو ما ينم عن زيادة ضئيلة ولكنها إيجابية في حجم العاملات . كما يشير الجدول إلى أن نسبة الإناث النشيطات إقتصاديا خارج سن العمل تصل إلى ١,٢٪ من مجموع من هم دون هذه السن، وإلى ٥,٢٪ من مجموع من هم فوق الحد الأعلى لتلك السن، ويتم ذلك عن وجود تسرب في التعليم بالمرحلة الأولى وعدم التقيد الكامل بالتعليم الإلزامي وهو ما ينعكس سلبياً على نوعية القوى العاملة . كما ينم عن استمرار جزء من الإناث في العمل رغم تقدمهن في السن، لاعتبارات عملية تتصل بالعمل في الزراعة إلى جانب عوائلهن، أو بسبب استمرار الحاجة إلى العمل .

ثانيا : حدود مساهمة الإناث في الهيكل الاقتصادي والمهني للقوى العاملة .

أ ـ حدود مساهمة الإناث في القوى العاملة لكل من النشاطات الإقتصادية .

جـدول رقم (٥)

معدل المشاركة الإقتصادية للسكان في القوى العاملة حسب النوع والفئات العمرية عامي ١٩٧٧م - ١٩٨٠م

الفئة العمرية	البيان	سكان العراق عام ١٩٧٧	المشاركـون اقتصـاديـا عـام ١٩٧٧م			سكان العراق عام ١٩٨٠م	المشاركـون اقتصـاديـا عـام ١٩٨٠م		
			الإنـاث	الذكـور	المجموع		الإنـاث	الذكـور	المجموع
- ١٥ سنة	الأعـداد	٥٨٦٧٦٤٦	٧٢١٥٧	٩٣١٦١	١٦٥٣١٨	٦٢١٤٣٧١	٧٥٠٢٠	٨٥٤٩٤	١٦٠٥١٤
	٪	١٠٠	٠,٢	١,٦	٢,٨	١٠٠	١,٢	١,٣	٢,٥
١٥ - ٦٠ سنة	الأعـداد	٥٣٩٩٥٨٢	٤٤٠٩٦٠	٢٢٨٤١٠٩	٢٧٢٥٠٦٩	٦٢٨٢٤٩٣	٥٤١٠٥٩	٢٥١٥٧٩٤	٢٠٥٦٨٥٥
	٪	١٠٠	٨,١	٤٢,٣	٥٠,٤	١٠٠	٨,٦	٤٠,	٤٨,٦
٦٠ سنة +	الأعـداد	٧٣٣٢٧٨	٣١٢٦١	٢١٢٢٩١	٢٤٣٥٥٢	٧٤١٨١٤	٣٩٥٠٠	١٨٨٣٠٨	٢٢٧٨٠٨
	٪	١٠٠	٤,٠	٢٩,٠	٣٣,٠	١٠٠	٥,٢	٢٥,٤	٣٠,٧
المجمـوع	الأعـداد	١٢٠٠٠٥٠٦	٥٤٤٣٧٨	٣٥٨٩٥٦١	٣١٣٣٩٣٩	١٣٢٣٨٦٧٨	٦٥٥٥٧٩	٢٧٨٩٥٩٦	٣٤٤٥١٧٧
	٪	١٠٠	٤,٥	٢١,٦	٢٦,١	١٠٠	٥,	٢١,٠	٢٦

المصادر : - الجهاز المركزي للإحصاء : نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧م (بغداد : ١٩٧٨م) جدول (٤٤) .
- الجهاز المركزي للإحصاء : المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٠م (بغداد : ١٩٨٠) جدول (٤/٢)
- منعم أحمد الدوري: هياكل العمالة وسياسة الاستخدام في العراق (بغداد : رسالة ماجستير ١٩٨٣م) جدول (٩)، ص٧٦ .

تختلف نسبة مساهمة الإناث في القوى العاملة لكل من النشاطات الإقتصادية الرئيسة اختلافا كبيراً عام ١٩٨٤م وفقا لما هو مبين بالجدول التالي :

الجـدول رقم (٦)
نسب مساهمة الإناث في القوى العاملة لكل من النشاطات الاقتصادية الرئيسة عام ١٩٨٤م

النشـــاط الإقتصـــادي	الأعداد المطلقة (بالألف)		٪	
	المجمـوع	الإنـاث	المجمـوع	الإنـاث
الزراعـة	٩٨٤	٤٧٤	١٠٠	٤٨,٢
الخدمـات	١٤٠٣	٢٦٨	١٠٠	١٩,١
الصناعـة	١٠٨٤	١١٤	١٠٠	١٠,٥

المصدر :
- وزارة التخطيط، هيئة تخطيط القوى العاملة، واقع السكان والقوى العاملة والأجور للفترة ٨٠ ـ ١٩٨٤م (بغداد : آب ١٩٨٤م)

ويتضح من هذا الجدول ارتفاع نسبة مساهمة الإناث في القوى العاملة الزراعية، حيث تصل إلى ٤٨,٢٪ من مجموعها وعلى النقيض من ذلك تنخفض نسبة مساهمة الإناث في مجموع القوى العاملة بالخدمات، حيث تصل إلى ١٩,١٪ وتزداد النسبة انخفاضاً في الصناعة، حيث لا تتجاوز ١٠,٥٪ من مجموع القوى العاملة بهذا النشاط .

ويعني ذلك أن الزراعة ما زالت تمثل المجال الرئيس لعمل الإناث بسبب عدم حاجتها إلى مهارات عالية، فضلا عن توافق العمل الزراعي مع التقاليد السائدة بالريف والتي لا تحول دون عمل المرأة في مساعدة العائلة أو الأسرة وتجد ضآلة نسبة مساهمة المرأة في النشاط الصناعي تفسرها في حاجة الصناعة إلى اكتساب مهارات وقدرات لم يتم تأمينها بنسبة عالية من الإناث بعد .

ويتبين من جدول رقم (٧) أن ترتيب القطاعات الإقتصادية حسب درجة مساهمة الإناث في القوى العاملة لكل منها يضع الزراعة والصيد والغابات في المقدمة، ثم قطاع التمويل والتأمين والعقارات والخدمات المقدمة لقطاع الأعمال، ثم خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية، ثم الصناعات التحويلية، ثم تجارة الجملة والمفرد والمطاعم، ثم المعادن واستخراج البترول الخام والغاز الطبيعي، ثم الكهرباء والماء والغاز، ثم النقل والتخزين والمواصلات .

جـدول رقم (٧)
نسب مساهمة الإناث من القوى العاملة لكل من القطاعات الاقتصادية لعام ١٩٨٤م

القطاعـات الاقتصـاديـة	الأعداد المطلقة		٪	ترتيب
	المجموع	الإنـاث	للإناث	القطاع
الزراعة والصيد والغابات	٩٨٤	٤٧٤	٤٨,٢	(١)
المعادن واستخراج البترول الخام والغاز الطبيعي	٥٠	٥	٩,٧	(٦)
الصناعات التحويلية	٤٣٤	٨٩	٢٠,٥	(٤)
الكهرباء والغاز والماء	٤٣	٤	٩,٠	(٧)
التشييد والبناء	٥٥٧	١٦	٢,٨	(٩)
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم	٢٣٨	٣٩	١١,٧	(٥)
النقل والتخزين والمواصلات	٢٥٥	١٤	٥,٦	(٨)
التمويل والتأمين والعقارات والخدمات المقدمة لقطاع الأعمال .	٣٣	١٢	٣٧,٩	(٢)
خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية والشخصية .	٧٧٧	٢٠٣	٢٦,١	(٣)

المصدر : - وزارة التخطيط هيئة القوى العاملة، واقع السكان والقوى العاملة والأجور للفترة ٨٠ ـ ١٩٨٤ (بغداد : آب ١٩٨٤) .

ويستخلص من هذا الترتيب النتائج التالية :

- ارتفاع مساهمة الإناث في القطاع الزراعي، وهو ما يرتبط بوفرة الموارد الزراعية من أراضي ومياه. ومع ذلك فإن هذه المساهمة لا يمكن فصلها عن الفن الإنتاجي السائد في قطاع الزراعة، والذي يرتكز في جانب كبير منه على العمل اليدوي .
- انخفاض مساهمة الإناث في القوى العاملة لقطاعات التشييد والبناء والنقل والتخزين والمواصلات، والكهرباء، والماء، والغاز. وهو انخفاض تقليدي سواء بالنسبة للدول الصناعية، أو الدول النامية، على حد سواء، بسبب ما تتطلبه هذه النشاطات من جهد حركي وعضلي، أو إنتقال، وما قد تتضمنه من مخاطر شديدة .
- عدم ملائمة مساهمة الإناث في قطاع الصناعات التحويلية مع الإمكانات المتاحة لعمل المرأة بهذا القطاع وبخاصة في الصناعات الغذائية والنسيجية والجلدية .
- إن النسبة العالية لمساهمة الإناث في قطاعات الخدمات. ما زالت نسب متواضعة إذا ما قورنت بنسب القوى العاملة من الذكور .

وتكشف دراسة إتجاهات زيادة القوى العاملة من الإناث عن أن الزيادة تتجه بصفة أساسية إلى نشاط الخدمات بمفهومها الواسع ، ثم نشاط الزراعة بينما ينال نشاط الصناعة التحويلية والاستخراجية أقل نسبة من تلك الزيادة .

- فقد كانت نسبة مساهمة الإناث ٨,١٪ من مجموع القوى العاملة بالخدمات عام ١٩٧٧م ، وزادت بنسبة ١١٪ لتصبح ١٩,١٪ عام ١٩٨٤م .

  وكانت نسبة مساهمة الإناث ٣٧,٤٪ من مجموع القوى العاملة بالزراعة عام ١٩٧٧م وزادت بنسبة ١٠,٨٪ لتصبح ٤٨,٢٪ عام ١٩٨٤م .

- وكانت نسبة مساهمة الإناث ٨,٦٪ من مجموع القوى العاملة بالصناعة وزادت بنسبة ١,٩٪ لتصبح ١٠,٥٪ عام ١٩٨٤[1] .

ويعتبر استثمار نشاط الخدمات بنسبة عالية من الزيادة في القوى العاملة من الإناث ظاهرة غير إيجابية ، مالم يتم ذلك ضمن سياسة محددة تستهدف إحلال الإناث محل الذكور وتوجيه هؤلاء إلى النشاطات الإنتاجية والحكمة من ذلك هي توجيه الجزء الأكبر من القوى العاملة من الإناث إلى النشاطات الإنتاجية .

ب ـ حدود مساهمة الإناث في القوى العاملة لكل من أقسام المهن : يستخلص من جدول رقم (٨) المتضمن نسب مساهمة الإناث من مجموع القوى العاملة بكل مهنة ، ما يلي من نتائج :

- ارتفاع نسبة العاملات في مهنة الزراعة مقارنة بمجموع العاملين بها كما ترتفع هذه النسبة بين الاختصاصيين والفنيين بسبب إقبال الإناث على العمل بالتعليم وبالصحة بوجه خاص .
- الإنخفاض البالغ لنسبة الإناث في الوظائف الإشرافية بالإدارة ، حيث لا تتجاوز النسبة ٣,١٪ من مجموع وظائف التشريعيين والرؤساء الإداريين والمدراء .
- إنخفاض نسبة الكتبة من الإناث إلى مجموع الكتبة . على الرغم من أن هذه المهنة أكثر ملائمة للإناث من الذكور .
- الإنخفاض الشديد للإناث العاملات بالبيع والخدمات والإنتاج إلى مجموع القوى العاملة بكل منها . ولا يمكن فصل إنخفاض نسبة العاملات بالبيع والخدمات من العادات والتقاليد السائدة ، وفصل انخفاض نسبة عاملات الإنتاج عن ضعف مخرجات مؤسسات التعليم والتدريب المهني من الإناث .

---

١) بلغ مجموع مستوى القوى العاملة ٩٤٤ ألف عامل بالزراعة منها ٣٥٣ ألف من الإناث ، وبلغ مجموع القوى العاملة بالخدمات ١٣٩١ ألف عامل منها ١١٢ ألف من الإناث ، ومجموع القوى العاملة بالصناعة ٦٦٦ ألف عامل منها ٥٧ ألف من الإناث ، انظر : الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧ (بغداد : ١٩٧٨) جدول (٥) ص ٨٧ .

جـدول رقم (٨)
نسبة مساهمة الإناث في القوى العاملة لكل من أقسام المهن لعام ١٩٧٧م

أقســـام المهـــن	الأعداد المطلقة		٪	ترتيب
	المجموع	الإنـاث	للإناث	المهنة
الإختصاصيون والفنيون ومن يرتبط بهم .	١٩٦	٦٤	٣٢,٧	(٢)
التشريعيون والرؤساء الإداريون والمدراء .	١٣	٠,٤	٣,١	(٧)
الموظفون التنفيذيون والكتبة ومن يرتبط بهم	٣٨٠	٢٨	٧,٤	(٤)
العاملون في البيع	١٢٢	٩	٦,٨	(٥)
العاملون في الخدمات	١٦٠	١٧	١٠,٦	(٣)
العاملون في الزراعة والغابات وتربية الحيوانات والصيد .	٩٢٧	٣٥١	٣٧,٩	(١)
العاملون بالإنتاج ومن يرتبط بهم	٩٤١	٥٢	٥,٥	(٦)
المقاولون (المتعهدون)	٧	٠,٠٠٤	٠,٠٦	(٨)
غير مبين	٣٠٢	١٤	٤,٦	-

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء، نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧م (بغداد : ١٩٧٨) جدول رقم (٧١) ص١٢٦ .

ثالثا : التوزيع النسبي للقوى العاملة من الإناث :

أ - التوزيع النسبي للقوى العاملة من الإناث حسب النشاطات الإقتصادية . تكشف بيانات جدول رقم (٩) عما يلي :

- تستخدم الزراعة ٥٥,٤٪ من مجموع القوى العاملة من الإناث . كما يلاحظ وجود انخفاض هام سنة ١٩٧٧م في نسبة الإناث العاملات بهذا القطاع تصل إلى ٩,٥٪ من قوة العمل النسوية . وهو مؤشر إيجابي نحو الإستخدام الأمثل لقوة العمل من الإناث، بسبب إمكان إحلال الأنشطة الجزئية في النشاط الزراعي .

- تستقطب خدمات المجتمع ٢٣,٦٪ من مجموع القوى العاملة من الإناث ويلاحظ إرتفاع مطرد في نسبة العاملات بالخدمات منذ عام ١٩٧٧م، وبزيادة تصل إلى ٧,٥٪ من مجموع الإناث . وتستقطب تجارة الجملة والمفرد ٤,٦٪ والنقل والتخزين ١,٦٪ .

- يعمل بالصناعات التحويلية ما يعادل ١٠,٤٪ من القوى العاملة من الإناث وبزيادة لا تتجاوز ١,٤٪ منذ عام ١٩٧٧م، وهي زيادة تتسم ببطء شديد .

جـدول رقم (٩)

التوزيع النسبي للقوى العاملة من الإناث حسب النشاطات الإقتصادية للأعوام ١٩٧٧م، ١٩٨٣م، ١٩٨٤م

النشـاطـات الاقتصـاديـة	الأعداد المطلقة بالألف			النسـب المئويـة		
	١٩٧٧	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٧٧	١٩٨٣	١٩٨٤
الزراعة والصيد والغابات	٣٥٣	٣٦٩	٤٧٤	٦٤,٩	٦٣,٤	٥٥,٤
المعادن وإستخراج البترول الخام والغاز الطبيعي .	٢	٣	٥	٠,٤	٠,٥	٠,٦
الصناعات التحويلية .	٤٩	٥٨	٨٩	٩,٠	١٠,٠	١٠,٤
الكهرباء والغاز والماء	١	٢	٤	٠,٢	٠,٣	٠,٥
التشييد والبناء	٥	٦	١٦	٠,٩	١,٠	١,٩
تجارة الجملة والمفرد والمطاعم	١٦	٢٠	٣٩	٢,٩	٣,٤	٤,٦
النقل والتخزين والمواصلات	٥	٦	١٤	٠,٩	١,٠	١,٦
التمويل والتأمين والعقارات والخدمات المقدمة لقطاع الأعمال .	٥	٦	١٢	٠,٩	١,٠	١,٤
خدمات المجتمع والخدمات الإجتماعية والشخصية .	٨٦	١١٠	٢٠٣	١٥,٨	١٩,٠	٢٣,٦
- غير مبين	١٢	٤	-	٢,٢	٠,٣	-
- عاطلين لم يسبق لهم العمل .	١٠	-	-	١,٨	-	-
المجموع والنسب المئوية	٥٤٤	٥٨٢	٨٥٦	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصادر :

- الجهاز المركزي للإحصاء، **نتائج التعداد العام للسكان عام ١٩٧٧م** (بغداد : ١٩٧٨م) جدول (٥٠) .
- الأمم المتحدة، اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، **المجموعة الإحصائية لمنطقة غرب آسيا ١٩٧٤م - ١٩٨٣م**، (بغداد : الأكوا، ١٩٨٥م) الجدول (١/٥) .
- وزارة التخطيط - هيئة تخطيط القوى العاملة، **واقع السكان العاملة والأجور ١٩٨٠م - ١٩٨٤م** (بغداد : ١٩٨٤) .

- تستخدم نشاطات التشييد والبناء والكهرباء والغاز والماء والنشاطات الاستخراجية ٣,٨٪ من القوى العاملة من الإناث، بزيادة قدرها ٢,٣٪ من مجموع القوى العاملة من الإناث عام ١٩٧٧م .

ب - التوزيع النسبي للقوى العاملة من الإناث حسب المهن :

يستخلص من التوزيع النسبي للعاملات حسب المهن عام ١٩٧٧م وعلى النحو المبين في جدول رقم (١٠) ما يلي :

جـدول رقم (١٠)
التوزيع النسبي للقوى العاملة من الإناث حسب المهن لعام ١٩٧٧م

أقســـام المهـــن	الأعداد المطلقة	٪
الاختصاصيون والفنيون ومن يرتبط بهم	٦٤	١٢,٠
التشريعيون والرؤساء والمدراء	٠,٤	٠,١
الموظفون التنفيذيون والكتبة ومن يرتبط بهم	٢٨	٥,٢
العاملون في البيع	٩	١,٧
العاملون في الخدمات	١٧	٣,٢
العاملون في الزراعة والغابات وتربية الحيوانات والقنص والصيد	٣٥١	٦٥,٧
العاملون بالإنتاج ومن يرتبط بهم	٥٢	٩,٧
المقاولون (المتعهدون)	٠,٠٠٤	٠,٠٠١
غير مبين	١٤	٢,٦
المجمـــوع	**٥٣٤**	١٠٠

المصدر : - الجهاز المركزي للإحصاء ، **نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧م** (بغداد : ١٩٧٨) جدول (٧١) ص١٢٦ .

- الجدول لا يشمل السكان الذين يبحثون عن العمل لاول مرة .

- تمارس النسبة الكبرى من العاملات مهناً إنتاجية وبنسبة ٦٥,٧٪ في مهنة الزراعة ونسبة ٩,٧٪ في أعمال الإنتاج الأخرى .
- ترتفع نسبة الإناث العاملات بمهن الاختصاصيين والفنيين، حتى تصل ١٢٪ من مجموعة القوى العاملة من الإناث، ولكنها تنخفض إنخفاضاً شديداً بالوظائف الإدارية ذات الطبيعة الإشرافية حيث لا تتجاوز ١,٠٪ .
- إن نسبة الإناث العاملات بالوظائف التنفيذية والكتابية تعتبر منخفضة حيث لا تتجاوز ٥,٢٪ من مجموع العاملات. كذلك تعتبر نسبة العاملات بمهن الخدمات ومهن البيع متدنية، حيث لا تتجاوز ٣,٢٪، ١,٧٪ على التوالي من مجموع العاملات .

القسم الثاني

أسباب انخفاض المشاركة الاقتصادية للإناث في القوى العاملة وأساليب علاجها

يكشف تحليل البيانات المتوافرة عن وجود أسباب متنوعة لإنخفاض معدل المشاركة الاقتصادية للإناث في القوى العاملة. وترتبط هذه الأسباب بالحالة التعليمية للسكان والقوى العاملة وبمخرجات هيكل التعليم، وبالتدريب المهني للإناث .

كما وترتبط بمدى توافر الخدمات اللازمة لتيسير عمل الإناث لدور الحضانة، ورياض الأطفال، كذلك تتصل هذه الأسباب بعدم توازن توزيع القوى العاملة من الإناث على القطاعات الإقتصادية، في ضوء الناتج المحلي لكل منها، وبالهجرة الداخليةمن الريف إلى المدن. فضلا عن الحاجة إلى مرونة تشريعية أكبر فيما يتعلق بعمل الإناث. ونورد فيما يلي تفاصيل هذه الأسباب. وبيان أساليب علاجها، بهدف زيادة مساهمة الإناث في القوى العاملة.

أولا : التعليم والتدريب :

أ ـ ارتفاع نسبة الأمية بين الإناث :

ترتفع نسبة الأمية بين السكان الإناث، وبين القوى العاملة منهن. وطبقا للجدول رقم (١١) فإن نسبة الأمية بين السكان الإناث من الفئة العمرية ١٥ ـ ٤٤ سنة ٤٧,٦٪ عام ١٩٨٠/٧٩م وعلى الرغم من التطور الايجابي نحو خفض هذه النسبة منذ عام ١٩٧٥/٧٤م فإنها ما زالت مرتفعة.

جـدول رقم (١١)

نسب الأمية بين السكان الإناث في الفئة العمرية ١٥ ـ ٢٤ سنة للأعوام ١٩٧٥/٧٤، ١٩٧٧/٧٦م، ١٩٨٠/٧٩م (بالألف)

السنة	حجم السكان	السكان الإناث	السكان الإناث الأميات	٪ للأميات إلى حجم السكان الإناث
١٩٧٥/٧٤	٤٢٦	٢١٠٧	١٤٠٩	٦٦,٩
١٩٧٧/٧٦	٤٥٨	٢٢٦٧	١٣٣٢	٥٨,٨
١٩٨٠/٧٩	٥١٥٣	٢٥٤٠	١٢٠٩	٤٧,٦

المصدر : ـ وزارة التخطيط، الإحصاء التربوي للسنوات ١٩٧٥، ١٩٧٧، ١٩٨٠م (بغداد : ١٩٧٥، ١٩٧٧، ١٩٨٠م).

ومن ناحية أخرى، ترتفع نسبة الأمية بين القوى العاملة من الإناث، حيث يشير توزيع العاملات حسب الحالة التعليمية عام ١٩٧٧م إلى ما يلي[1] :

أمي	يقرأ ويكتب	الابتدائية	المتوسطة	الثانوية دون الجامعة	الجامعة فما فوق	المجموع
٧٥,٠	٥,٢	٣,٢	١,٨	٩,٨	٥,٥	١٠٠

١) انظر راوية الياس، دور المرأة وامكانية مساهمتها في قوى العمل الوطنية تنضبط للموارد البشرية، (المنامة : سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (٤). كتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية بالدول العربية الخليجية.

كما أن جزءا من قوة العمل النسوية بالقطاع الإشتراكي تعاني من الأمية وخاصة في قطاعات الزراعة، والصناعات التحويلية، والخدمات، وعلى النحو الموضح فيما يلي :

جـدول رقم (١٢)

نسب الأمية بين القوى العاملة من الإناث بالقطاع الإشتراكي حسب النشاطات لعام ١٩٧٨م

النشاطات الاقتصادية	القوى العاملة من الإناث	عدد الأميات	٪ للأميات
الزراعة والصيد والغابات وصيد الأسماك	٤٥٠٥	١٠٦٦	٢٣,٧
التعدين واستخراج المعادن	١٠٥٥	١٨	١,٧
الصناعات التحويلية	١١٧٢١	٢٧٣٨	٢٣,٢
الماء والكهرباء والغاز	٨٨٢	١٥	١,٧
القطاع الإنمائي	١٥٢٧	١٨	١,٢
قطاع التجارة	٥٠٦٥	٢٣٩	٤,٧
النقل والمواصلات والتخزين	٢٧٠٦	٢٢٣	٦,٠
التمويل والتأمين والعقار	٣١٥٦	١٤١	٤,٥
قطاع الخدمات	٧٣٤١١	٩٠١٩	١٢,٣
المجمـوع الكـلي	١٠٥٠٢٨	١٣٤٧٧	١٢,٨

المصدر : - وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية ١٩٧٨** (بغداد : ١٩٧٨) جدول (٢/١٢) ص٢٦٩ .

وبديهي أن النسب المتقدمة قد تناولها التغيير منذ صدور قانون محو الأمية الإلزامي رقم ١٩٢، لسنة ١٩٨٠، ونتيجة للجهود التي تم بذلها في هذا المجال. حيث تشير الإحصاءات إلى أن مجموع الدارسات في مؤسسات تعليم الكبار قد بلغ ١٢٩٥٩٩٣ دارسة عام ١٩٨٠، منهم ٢١٥٧٧٨ دارسة في مراكز محو الأمية (الأساس والتكميل)، ٢٨٤١٨٢ دارسة في المدارس الشعبية، ١٥٦٠٣٢ دارسة، في صفوف المتابعة[1]. ومع ذلك فإن مرور ثماني سنوات منذ صدور قانون محو الأمية ليس كافيا للقضاء عليها بصفة كاملة .

---

(١) طارق العكيلي : مستقبل هيكل عمالة المرأة في العراق ودور تعليم الكبار في إعدادها للإسهام في التنمية . حلقةدراسية حول آفاق تطوير المرأة العراقية ٢٤ - ٢٧ كانون الثاني ١٩٨١م (بغداد: الاتحاد العام لنساء العراق. ١٩٨١) ص٥٦.

وتؤثر الأمية على معدل مساهمة الإناث في القوى العاملة بحيث يمكن القول بوجود علاقة عكسية بين ذلك المعدل ومعدل الأمية. كما أنها تؤثر على استخدام الإناث بالنشاطات الاقتصادية المختلفة، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة الإناث في القوى العاملة الزراعية. فضلا عن أنها تحول دون التوسع في استخدام الإناث في الصناعة في غير الأعمال اليدوية التي لا تتطلب مهارات، وتؤثر أمية الإناث على حجم وتركيب القوى العاملة بطريق غير مباشرة، ويعود ذلك إلى ضعف اهتمام الأميات بتعليم أبنائهم، وبسبب الزواج المبكر وإنجاب أعداد من الأطفال مما يؤدي إلى زيادة عدد المعالين، وضعف معدل المشاركة الإقتصادية في القوى العاملة، وزيادة حاجة المرأة للبقاء في البيت أو ترك عملها للاهتمام بأطفالها.

ب ـ عدم ملائمة مخرجات هيكل التعليم :

يؤثر هيكل التعليم تأثيراً حاسماً على التوزيع للقوى من الإناث على القطاعات الإقتصادية، وعلى أقسامهن، وعلى الزيادة المطلوبة لمساهمة العاملات فيها، ويكمن السبب في ذلك إلى ترجيح التعليم الأكاديمي على التعليم التقني خاصة في مجال تعليم الإناث، ويبين الجدول التالي عدم وجود تعليم تقني بالمرحلة الأولى، وإلى أن نسبة طلبة التعليم التقني يتجاوز ١١٦٪ بالمرحلة الثانية، وأنها ترتفع إلى ٢,٢٥٪ بالمرحلة الثالثة. كما يبين الجدول أن العراق حقق تقدماً ملحوظاً في نسبة التعليم التقني بمراحل التعليم الثلاثة منذ العام الدراسي ١٩٧٧/٧٦م.

جـــدول رقم (١٣)

نسب التعليم التقني بمراحل التعليم الثلاث لعامي ٧٧/٧٦، ١٩٨٦/٨٥م

السنة	البيـــان	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	المرحلة الثالثة
١٩٧٧/٧٦	مجموع الطلبة	١٩٤٧١٨٢	٥٥٥١٨٤	٧٦٣٣٤
	طلبة التعليم التقني	—	٢٨٣٦٥	٩٢٥٢
	٪ طلبة التعليم التقني	—	٥,١	١٢,١
١٩٨٦/٨٥	مجموع الطلبة	٢٨١٢٥١٦	١٠٣١٥٦٠	١٣٦٦٨٨
	طلبة التعليم التقني	—	١٢٠٠٩٠	٣٤٣٨٩
	٪ طلبة التعليم التقني	—	١١,٦	٢٥,٢

المصادر : ـ الجهاز المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦م** (بغداد : ١٩٧٦م) الجدول (١٥/١٤).

ـ الجهاز المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٧م** (بغداد : ١٩٧٧م) الجدول (٢/١١)، (٦/١١)، (١٥/١١)، (٩/١١).

ـ الجهاز المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٥م** (بغداد : ١٩٨٦م) الجدول (٣/١١) (٧/١١)، (١١ / ١٨) (١١ / ٢٢)

ولم تتجاوز نسبة الإناث إلى مجموع طلبة التعليم التقني بالمرحلة الثالثة ٢٥,٥٪[1] كما لم تتجاوز ٢٦,٠٪ من مجموع طلبة التعليم التقني بالمرحلة الثانية من التعليم في العام الدراسي ١٩٨٦/٨٥م .

وتشير دراسة نسب أنواع مخرجات التعليم التقني بالمرحلة الثانية والمبينة بالجدول التالي إلى الإنخفاض الشديد لعدد الإناث بالتعليم الزراعي وبالتعليم الصناعي، حيث لم تتجاوز نسبتهن ١٠,٥٪ من مجموع الطلبة بالتعليم الزراعي، ٥,٧٪ من مجموع طلبة التعليم الصناعي، ويلاحظ أن هذه النسبة الأخيرة قد انخفضت عما كانت عليه عام ١٩٧٨/٧٧م .

ويشير نفس الجدول إلى الإرتفاع الشديد لنسبة الإناث بين طلبة التعليم التجاري، حيث بلغت ٧٢,٠٪ من مجموع الطلبة عام ١٩٨٦/٨٥م، بعد أن كانت ٥٩,٤٪ عام ١٩٧٨/٧٧م .

جـدول رقم (١٤)
نسب الطالبات في أنواع التعليم التقني بالمرحلة الثانية للتعليم
لعامي ١٩٧٦/٧٧، ١٩٨٦/٨٥م

السنة	البيـــان	التعليم الزراعي	التعليم الصناعي	التعليم التجاري	المجموع
١٩٧٨/٧٧	مجموع الطلبة	٥٧٨٤	١٩٤٦٠	٩٩٤٤	٣٥١٨٨
	عدد الإناث	—	١٩٤٣	٥٩٠٣	٧٨٤٦
	٪ للإناث	—	٩,٩	٥٩,٤	٢٢,٣
١٩٨٦/٨٥	مجموع الطلبة	٩٣١٣	٧٥١١٣	٣٥٦٦٤	١٢٠٠٩٠
	عدد الإناث	٩٧٤	٤٢٥٢	٢٦٠٢٦	٣١٢٥٢
	٪ للإناث	١٠,٥	٥,٧	٧٣,٠	٢٦,٠

المصادر : - الجهاز المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٧م** (بغداد : ١٩٧٧م) الجدول (١١/١١) .

- الجهاز المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٥م** (بغداد : ١٩٨٦م) الجدول (١٢/١١) .

ويفسر الهيكل الحالي لتعليم الإناث العديد من حقائق القوى العاملة النسوية. فعدم وجود أي نوع من التعليم التقني بالمرحلة الأولى يعني أن العاملات من حملة الشهادة الابتدائية لا تملك أي نوع من المهارات الحرفية، فيما عدا المهارات المكتسبة بالخبرة. كما أن الضآلة الشديدة لحجم

١) بلغ عدد الطلبة ٣٤٣٨٩ وبلغ عدد الإناث، ٨٧٧. انظر : **المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٥م** (بغداد : ١٩٨٦) الجدول (٢٢/١١) .

الإناث بالتعليم الزراعي في المرحلة الثانية يعني أن معظم القوى العاملة الزراعية من الإناث لم تتلق تعليما زراعيا من خلال المؤسسات التعليمية الزراعية. ويؤدي انخفاض نسبة التعليم الصناعي للإناث إلى إنخفاض نسبة مساهمتهن في النشاط الصناعي وفي مهنة العاملين بالانتاج .

ويفسر الهيكل الحالي لتعليم الإناث وبخاصة فيما يتعلق بارتفاع نسبة الإناث بالتعليم التجاري والإرتفاع النسبي لهن بالمرحلة الثالثة ـ ارتفاع نسبة الإناث في القوى العاملة بقطاعات الخدمات، وفي مهن الاختصاصيين والفنيين .

ويثبت التحليل المتقدم لهيكل التعليم الجزء الأول من فرضية البحث، وهو وجود علاقة حميمة بين الانخفاض الكمي والنوعي لمساهمة الإناث في القوى العاملة، وبين هذا الهيكل .

وتقتضي الموائمة بين هيكل التعليم، وبين زيادة مساهمة الإناث في القوى العاملة تطبيق مجموعة من الإجراءات التي تكفل تلبية المؤسسات التعليمية لاحتياجات النشاطات الاقتصادية، وأقسام المهن من القوى العاملة من الإناث .

وتتمثل هذه الاجراءات فيما يلي :

- تخفيض معدلات القبول للإناث في التعليم التقني .
- استحداث أنواع جديدة بالمرحلة الأولى من التعليم، كالتعليم الزراعي والصناعي والتجاري. وتطوير منهاج التعليم الابتدائي الأكاديمي بما يسمح بتلقي الإناث مهارات زراعية وحرفية أولية .
- بإعطاء أولوية مطلقة للتوسع في التعليم التقني بالمرحلة الثانية .

مع تقسيم تلك المرحلة الى مستويين يقابلان مستوى العمالة متوسطة المهارة والعمالة الماهرة. واستحداث أنواع جديدة من التعليم التقني كالفندقة والتجميل، والخياطة، ورعاية الاطفال .

- استحداث مزيد من الجامعات على نمط الجامعة التكنولوجية بما يسمح بقبول أعداد أكبر من الإناث بهذا النوع من التعليم .
- التوسع في نظام المدارس الشعبية المسائية لتشجيع المتحررات من الأمية على مواصلة التعليم مع التركيز على توفير المهارات الحرفية والفنية .
- فرض نظام التلمذة الصناعية على المتسربين بمرحلة التعليم الإلزامي بالمدن واستحداث نظام

---

١) بلغ عدد الطلبة بالمرحلة الثالثة للتعليم ١٣٦٦٨٨ عام ١٩٨٦/٨٥ منهم ٤٣٨٦٤ من الإناث، بنسبة ٣٢,١٪ انظر: المجموعة الإحصائية السنوية. ١٩٨٥ (بغداد : ١٩٨٦م) الجدو ١٨/١١ .

للتلمذة الزراعية للمتسربين والراسبين بنفس المرحلة بالريف .

- إتاحة فرصة استكمال التعليم لكل عاملة ترغب في ذلك، وذلك للعلاقة الوثيقة بين المستوى التعليمي والإنتاجية .

فقد اثبتت بعض الدراسات أن الإنتاجية ترتفع بنسبة ٣٠٪ عند مستوى التحصيل الابتدائي، وبنسبة ١٠٠٪ عند مستوى التحصيل المتوسط، ٣٠٠٪ عند مستوى التحصيل العالي[1] .

ب ـ التدريب :

تتعدد الجهات التي تتولى تدريب القوى العاملة من الإناث، حيث ينهض بهذا التدريب كل من دائرة التدريب المهني بالمؤسسة العامة للعمل والتدريب المهني، ومديريات التطوير الإداري بالوزارات، والاتحاد العام لنساء العراق .

ويلاحظ أن إقبال الإناث على التدريب بمراكز التدريب التابعة للمؤسسة يكاد يكون نادرا على النحو المبين في الجدول التالي :

جـدول رقم (١٥)

عدد المتدربات بمراكز التدريب التابعة للمؤسسة العامة للعمل والتدريب المهني لعام ١٩٨٢م

الكهرباء	راديو وتلفزة	تبريد وتكييف	لحام	تأسيسات صحية	نجارة	خراطة	ميكانيك	المجموع
٣٥	٢٣	٣٣	—	—	—	—	—	٩١

المصدر : المؤسسة العامة للعمل والتدريب المهني، مجالات التدريب المهني في العراق ١٩٨٢ (بغداد : ١٩٨٢) ص١١، ٢٠ .

ومن ناحية ثانية بلغ عدد المتدربات بوزارة الصناعة ٦٥٤٦ متدربة للفترة ٨٠ ـ ١٩٨٦م، وبمعدل ٩٣٥ متدربة، بنسبة ١٣,٥٪ من متوسط عدد العاملات لتلك الفترة. ويبين الجدول التالي فئات المتدربات خلال تلك الفترة .

---

١) انظر : مزاحم النورجي، عامر سلمان محمد، التعليم والتدريب وتخطيط القوى العاملة الندوة العربية لتخطيط القوى العاملة (بغداد : مكاتب العمل العربي ١٩٧٩) ص٨٩ .

جـدول رقم (١٦)
فئات المتدربات بوزارة الصناعة للفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦م

فئـــات المتـدربـــات	العـدد
متدربات للحصول على مهارة عمالية جديدة	١٢٢٦
متدربات للحصول على درجة عمالة جديدة	٨٣٣
متدربات لإشغال وظيفية أعلى	٣٣٣
متدربات لإشغال وظيفة لأول مرة	٤١٥٤

المصدر : وزارة الصناعة والمعادن : **تقارير التدريب للأعوام ٨٠ - ١٩٨٦م (بغداد : ١٩٨٦).**

ومن ناحية اخرى تولت أمانة التطوير والتدريب بالإتحاد العام لنساء العراق تدريب ١٠٠١٧٩٩ متدربة أثناء الفترة ٨٠ - ١٩٨٢م ومن خلال ٢٨٠٧٠ دورة تدريبية . وفيما يلي بيان عدد الدورات التي تم تنفيذها عام ١٩٨٢ ، والتي بلغ عدد المشاركين بها ١٧٧٥٩٢ متدربة .

جـدول رقم (١٧)
عدد الدورات التدريبية التي نفذها الإتحاد العام لنساء العراق عام ١٩٨٢م

الـــدورة	العـدد	الـــدورة	العـدد	الـــدورة	العـدد
سياقـة	٦٧	اقتصاد منزلي	٣٠٢	صناعات غذائية	٧٠٣
تجميل	٤٣	تكنولوجيا	١٩٤	صناعة الورد	١٩٣
خياطة	١٩٧٧	صناعات شعبية	٦٣٢	حياكة وتطريز	٤٣٠
تربية الطفل	٦٧٩	المنظفات	١٧٢	تصويـــر	٥١
تثقيف	٣٠١	فنون حرفية	٦٨	دفاع مدني	٢٠٠
مسؤولات لجان	١٠١	طابعـة	١٩٣	مجموع الدورات	٦٣٠٦

المصدر : الاتحاد العام لنساء العراق، تقرير مقدم الى مؤتمر الحادي عشر للاتحاد العام لنساء العراق - الفترة ٢ - ٦ نيسان (بغداد : ١٩٨٣م) ص٨ .

يعتبر التدريب أحد المداخل الأساسية لتأمين المهارات والقدرات والمعلومات اللازمة للإناث، سواء لجذبهن نحو العمل، أم لزيادة معدلات الانتاجية في حالة ممارستهن له .

وعلى الرغم من أهمية الجهد المبذول في ميدان التدريب، إلا أن زيادة مساهمة الإناث في القوى العاملة تتطلب التوسع فيه مراعاة ما يلي :

- أن التركيز ينبغي أن يتم على مستوى التدريب وعلى نوع المخرجات المطلوبة، وهو ما يستلزم الدراسة المسبقة للاحتياجات التدريبية وتحديد الأهداف التدريبية من خلال خطة وطنية، يتحدد دور كل من الجهات المعنية بالتدريب في تنفيذها .

- توجيه عناية خاصة إلى تدريب القوى العاملة من الإناث بالقطاع الزراعي، وفتح مراكز للإرشاد الزراعي بجميع المحافظات .

- إنشاء وحدات تدريب متنقلة لتدريب الإناث .

- وضع نظام لحوافز التدريب وربطه بنظام الترقيات .

- تعميق الوعي بين السكان الإناث والقوى العاملة النسوية، بأهمية التدريب .

- تنسيق الجهود التي تبذلها الجهات المختلفة في مجال التدريب المدني بواسطة الهيئة الوطنية للتدريب المهني التي تم انشاؤها عام ١٩٨٣م بمرسوم جهوري، ومن خلال شكل متكامل للتدريب المهني ضمن خطة القوى العاملة على النحو الذي سبق لوزارة التخطيط الموافقة عليه[١] .

ثانيا : الخدمات :

يرتبط معدل المشاركة الاقتصادية للإناث في القوى العاملة ارتباطا طرديا بمعدلات الخدمات المتوافرة والتي تتيح لهن التوفيق بين عملهن بوظائفهن من ناحية، وبين دورهن كربات أسر من ناحية أخرى .

ويبين الجدول التالي أن معدل عدد المقاعد بدور الحضانة لا يتجاوز ١٦٠,٩ مقعدا لكل ألف عاملة عام ١٩٨٥م .

---

١) انظر : أمين عز الدين، خلق المهارات ـ دراسة في واقع التدريب المهني ببلدان الخليج العربي، مجلة دراسات عمالية، العدد ١ نيسان ١٩٧٧ .

جـدول رقم (١٨)
عدد المقاعد في دور الحضانة لكل ألف من العاملات عام ١٩٨٥م

عدد المقاعد	حجم القوى العاملة من الإناث	عدد المقاعد لكل ألف من العاملات
١٤٤٠٠	٨٩٤٧٣٥	١٦٠,٩

المصادر : ـ الجهاز المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٥م** (بغداد : ١٩٨٦) جدول ١٢/١٠ ص٢٤٦ .
ـ منعم أحمد الدوري، **هياكل العمالة وسياسة الاستخدام في العراق** (بغداد : رسالة ماجستير مقدمة لجامعة بغداد، أيلول ١٩٨٣م) جدول (٥) ص٧٦ .

كما يبين جدول رقم (١٩) أن عدد المقاعد كان في حدود ٦ , ٨٩ مقعداً برياض الأطفال لكل ألف عاملة عام ١٩٨٤م وأنه انخفض عما كان عليه عامي ١٩٨٠، ١٩٧٧م .

جـدول رقم (١٩)
عدد المقاعد في دور رياض الأطفال لكل ألف عاملة

السنة	عدد المقاعد	حجم القوى العاملة من الإناث	عدد المقاعد لكل ألف من العاملات
١٩٧٧	٥١٨٤٠	٥٤٤٣٧٨	٩٥,٢
١٩٨٠	٨٠٤١٨	٦٥٥٥٧٩	١٢٢,٧
١٩٨٤	٧٦٦٦٣	٨٥٦٠٠٠	٨٩,٦

المصادر : ـ الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٨م (بغداد : ١٩٧٨م) الجدول (١/١١) ص٢٣٥ .
ـ الجهاز المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٥م** (بغداد : ١٩٨٦) جدول ١/١١ ص٢٠٦ .

إن عدم كفاية دور الحضانة ورياض الأطفال وكذلك تدهور مستوى الخدمات المقدمة ببعض دور الحضانة، وعدم اتفاق مواعيد تلك الدور مع مواعيد الدوام، وغلقها لأبوابها أثناء الإجازات الصيفية يعرقل عمل الإناث، فبعض الإناث يرفضن العمل أو يتركنه بسبب عدم توافر

دور للحضانة، أو بسبب ضعف الخدمة بها. وبعض الإناث يستنفذن إجازاتهن أو يضطررن الى الغياب ومما يؤثر على انتاجيتهن .

يضاف إلى ما تقدم عدم توافر خدمات المواصلات والمواد الغذائية نصف المصنعة، وذات الأحجام المختلفة .

ويستلزم رفع معدل المشاركة الإقتصادية للإناث من القوى العاملة العديد من الخطوات في مجال الخدمات التي ينبغي تأمينها بحيث تشمل :

- وضع خطة عاجلة لزيادة عدد المقاعد بدور الحضانة ورياض الأطفال، على أن يكون هدفها تأمين مقعد لكل منهما لكل عاملة. ويمكن منح العديد من التسهيلات كالقروض، والإعفاء من الضرائب، وتأجير الدور بأجر رمزي للراغبين في منح تلك الدور .
- التوزيع الجغرافي المتوازن لخدمات الإناث فالإناث في سن أربع سنوات فما دون يمثلون ١١,٥٪ من مجموع السكان المراقبين الإناث، بينما يمثلون ٥,٩٪ من هذا المجموع بالريف[1] .
- إنشاء جمعيات تعاونية لنقل الإناث العاملات .
- زيادة الإنتاج من الأجهزة المنزلية، وكذلك من الصناعات الغذائية المعلبة .

ثالثا : العوامل الإقتصادية :

تكشف مقارنة توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الاقتصادية لعام ١٩٨٤م وعلى النحو المبين بجدول رقم (٢٠) بالقوى العاملة من الإناث المستخدمة بكل من تلك القطاعات، وعلى النحو المبين بجدول رقم (٧) عما يلي :

- أن الزراعة تستوعب ٥٥,٤٪ من القوى العاملة من الإناث بينما لا تساهم بغير ١٣,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي .

وأن قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية يستخدم ٢٣,٦٪ من القوى العاملة بينما لا يساهم بغير ١٧,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويعني ذلك أن هذين القطاعين يستنزفان ٧٩٪ من القوى العاملة من الإناث بينما لا يساهمان بغير ٢٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ويتطلب ذلك ترشيد القوى العاملة بهما .

---

١) يبلغ عدد الأطفال الإناث في هذه السن ٨٦٧٣٠٨ طفلة بالحضر، ٤٤٤٦٨١ طفلة بالريف انظر : المجموعة الإحصائية السنوي ١٩٨٥م (بغداد : ١٩٨٦م) الجدول (٢/٣) ص٤٦ .

جدول رقم (٢٠)
توزيع الناتج المحلي الإجمالي على القطاعات الإقتصادية لعام ١٩٨٤م بالأسعار الجارية
(مليون دينار)

النشـاطات الاقتصاديـة	مليون دينار	نسبة مئوية
الزراعة والغابات والصيد	١٩٥١,٨	١٣,٧
التعدين والمقالع	٣٢٤٩,٤	٢٢,٨
الصناعة التحويلية	١٣٤٠	٩,٤
التشييد والبنـاء	١٣٠٠	٩,١
الكهرباء والمـاء	١٥٢,٧	١,١
القطاعات السلعية	٧٩٩٣,٩	٥٦,٢
النقل والمواصلات والتخزين	٨٢٧,٥	٥,٨
تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	١٥٦٠,٥	١١,٠
البنوك والتأمين	٨٥٤,٩	٦,٠
قطاعات التوزيع	٣٢٤٢,٩	٢٢,٨
ملكية دور السكن	٥٤٧,٢	٣,٨
الخدمات الاجتماعية والشخصية	٢٤٥٢,٢	١٧,٢
قطاعات الخدمات	٢٩٩٩,٥	٢١,١
الناتج القومي الإجمالي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج	١٤٢٣٦,٣	١٠٠

المصدر : ـ الجهاز المركزي للإحصاء : **المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٥** (بغداد : ١٩٨٦، الجدول (٥/٤) .

- وعلى النقيض من ذلك فإن قطاع الصناعات الاستخراجية يستخدم ٠,٦٪ من القوى العاملة من الإناث، بينما يساهم بنسبة ٢٢,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ويستخدم قطاع التشييد والبناء ١,٩٪ منهن ويساهم بنسبة ٩,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي ويستخدم قطاع الكهرباء والماء ٠,٥٪ من هذه العمالة، ويساهم بنسبة ١,١٪، ويستخدم قطاع تجارة الجملة والمفرد ٤,٦٪، ويساهم بنسبة ١١٪ ويستخدم قطاع النقل والمواصلات ١,٦ ويساهم بنسبة ٥,٨٪، وقطاع البنوك والتأمين ١,٤ ويساهم بنسبة ٦٪ .

ويعني ذلك إن ١٠,٦ من القوى العاملة من الإناث تستخدم في هذه القطاعات التي تحقق ٥٥,٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي، ويتيح ذلك التوسع في استخدام القوى العاملة من الإناث لتلك القطاعات .

إن الإستخدام الأمثل للقوى العاملة من الإناث يفرض الموازنة الدقيقة بين توزيعها على القطاعات الاقتصادية وبين ما تساهم به تلك القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي ويتطلب ذلك :

- تطوير الأساليب التكنولوجية المستخدمة في الزراعة والخدمات، بهدف خفض القوى العاملة المستخدمة بهما .
- توجه القوى العاملة من الإناث إلى القطاعات التي تستخدم أعداد ضيئلة منهن، بخاصة في القطاعات التي تتفق مع طبيعة الإناث، كالبنوك، والتأمين، والصناعات التحويلية، وتجارة الجملة، والمفرد، والمطاعم .
- إعطاء أولوية الإستخدام للذكور في القطاعات التي تتطلب مجهود بدنيا، أو مخاطر تتجاوز قدرات الإناث، مثل النقل والمواصلات، والصناعات الإستخراجية، والكهرباء، والماء، وقصر إستخدام الإناث على الوظائف الشخصية والفنية، ووظائف الكتبة والخدمات بتلك القطاعات .

ويفرض تطوير الأساليب التكنولوجية المستخدمة في الزراعة. حقيقة أن الإستخدام الواسع للقوى العاملة من الإناث بها لن يستمر طويلا وذلك بسبب الإنخفاض المستمر للسكان الإناث بالريف الناجم عن الهجرة إلى المدن، على النحو الذي تكشفه النسب التالية :

جـدول رقم (٢١)
حجم السكان الإناث الحضر والريف لعامي ١٩٧٧، ١٩٨٥م

العام	البيـان	سكان الحضر	سكان الريف	المجموع
١٩٧٧	الأعـداد	٣٦٦٦٥٠٥	٢١٥١٠٩٤	٥٨١٧٥٩٩
	النسبة المئوية	٦٣,٠	٣٧,٠	١٠٠,٠
١٩٨٥	الأعـداد	٥٢٨٧٣٥٧	٢٢٨٢٣٤٨	٧٥٦٩٧٠٥
	النسبة المئوية	٦٩,٨	٣٠,٢	١٠٠,٠

المصادر : - الجهاز المركزي للإحصاء، **نتائج التعداد للسكان لسنة ١٩٧٧م** (بغداد : ١٩٧٨م) جدول (٢٣) ص٢٤ .

- الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٥م (بغداد : ١٩٨٦) الجدول (٢/٣) ص٤٦ .

وتؤكد زيادة السكان الإناث بالمدن ضرورة توجيه مخرجاتها من القوى العاملة إلى النشاطات الإنتاجية، وبخاصة الصناعات التحويلية، وإحلال الإناث محل الذكور بالخدمات المختلفة، بهدف توجيه الذكور إلى القطاعات الإنتاجية : كالماء، والكهرباء، والتشييد، والبناء، والصناعات الاستخراجية .

إن عدم استيعاب القوى العاملة من الإناث والذكور الناجمة عن الهجرة من الريف إلى المدن في النشاطات الإنتاجية سوف يؤدي إلى الضغط على خدمات في مجالات التعليم، والصحة، والماء، والكهرباء، والسكن، وإلى التوسع العشوائي للمدن، واستنزاف القوى العاملة نفسها في تأمين الخدمات اللازمة لسكانها .

رابعا : التشريع :

على الرغم من أن التشريع العراقي في مجال العمل يعتبر من بين التشريعات الأكثر ثراء في حماية حق الإناث في العمل وفي حمايتهن، فإن جانبا من المديرين لم يدرك الحكمة من تشجيع الإناث على العمل، والتي تتمثل في زيادة حصتهن في القوى العاملة العراقية. ولقد ترتب على ذلك بعض الأخطاء التطبيقية التي يمكن معالجتها بسهولة، مثل التوفيق بين مواعيد العمل وبين مواعيد فتح المؤسسات التعليمية وتأمين دور حضانة مشتركة مع الجهات الأخرى في منطقة العمل .

التـوصيـــات

يثبت البحث وجود علاقة بين هيكل : التعليم، والتديب، والنقص في الخدمات اللازم تأمينها للعاملات، وبين انخفاض مساهمة الإناث في القوى العاملة، وفي ضوء ذلك نوصي بما يلي ؛

أولا : في مجال التعليم والتدريب :

- مزج برامج محو أمية الإناث ببرامج للإرشاد الزراعي، والتدريب على الحرف .
- فرض نظام التلمذة الصناعية على المتسربات والراسبات في المدن بمرحلة التعليم الإلزامي . واستحداث نظام للتلمذة الزراعية للمتسربات بالريف، في مرحلة التعليم الإلزامي .
- استحداث أنواع من التعليم التقني بالمرحلة الأولى للتعليم .

إعطاء الأولوية في التوسع للتعليم التقني بالمرحلة الثانية للتعليم، مع تقسيم المرحلة إلى مستويين يقابلان العمالة الماهرة، والعمالة متوسطة المهارة .

- إعطاء أولوية في التوسع للتعليم «التكنولوجي» بالمرحلة الثالثة للتعليم .
- تنسيق الجهود المبذولة لتدريب الإناث، وخاصة بين كل من المؤسسة العامة للعمل والتدريب المهني، والوزارات، والإتحاد العام لنساء العراق .
- تحديد أهداف كمية ونوعية لتدريب الإناث، على ضوء دراسة متكاملة للاحتياجات التدريبية .
- فتح مراكز للإرشاد الزراعي بجميع المحافظات .
- إنشاء وحدات تدريبية متنقلة لتدريب الإناث .
- وضع نظام محدد لحوافز تدريب الإناث .
- نشر الوعي التدريبي بين السكان والقوى العاملة من الإناث .

ثانيا: في مجال الخدمات :

- زيادة عدد مقاعد دور الحضانة بمعدل مقعد لكل عاملة .
- زيادة عدد مقاعد رياض الأطفال بمعدل مقعد لكل عاملة .
- زيادة إنتاج الأجهزة المنزلية والأغذية المصنعة، والنصف مصنعة .
- التوزيع المتوازن للخدمات اللازمة للإناث على المستوى القطري .

ونظراً لما كشف عنه البحث من عدم سلامة توزيع القوى العاملة من الإناث، وكذلك نقص في التشريعات يؤثر على الاستخدام الأمثل لهن، فيتعين وضع التوصيات التالية في اعتبار،

عند معالجة انخفاض مساهمة الإناث في القوى العاملة :

- إحلال الإناث محل الذكور في قطاعات الخدمات، بهدف الاستفادة من الذكور في القطاعات الأخرى .
- إعطاء أولوية شغل وظائف قطاعات الصناعات التحويلية والبنوك والتأمين، وتجارة الجملة، والمفرد، والمطاعم، للإناث .
- التوسع في إستخدام الإناث في الوظائف : التخصصية، والفنية، والكتابية، بقطاعات التعدين، والكهرباء والماء والتشييد، والبناء والنقل والمواصلات .
- تطوير الأساليب التكنولوجية المستخدمة في الزراعة والخدمات عن طريق إحلال الأتمته الجزئية، محل عمل الإناث بهدف الإستفادة القصوى منهن .
- الزام خريجات المرحلة الثالثة للتعليم بالعمل لمدة مضاعفة لمدة دراستهن، وخريجات المرحلة الثانية للتعليم بمدة مماثلة لدراستهن، على ان يتحملن مصاريف الدراسة في حالة عدم تنفيذ هذا الإلتزام .
- السماح للإناث بالعمل نصف الوقت، ولساعات متفرقة، وتشجيع عمل الإناث في المنازل بالصناعات المنزلية .

ثبت المصـــادر

أولا : المصادر العربية :

أ ـ الوثائق الرسمية :

- الجهاز المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٥م** (بغداد : ١٩٨٦م) .
- الجهاز المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٨٠م** (بغداد : ١٩٨٠م) .
- الجهاز المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٨م** (بغداد : ١٩٧٨م) .
- الجهاز المركزي للإحصاء، **نتائج التعداد العام للسكان لسنة ١٩٧٧م** (بغداد : ١٩٧٨م) .
- الجهاز المركزي للإحصاء، **المجموعة الإحصائية السنوية ١٩٧٦م** (بغداد : ١٩٧٦م) .

ب ـ الكتب والبحوث :

- **الاتحاد العام لنساء العراق، تقرير مقدم إلى المؤتمر الحادي عشر للإتحاد العام لنساء العراق** (بغداد : ١٩٨٣م) .
- **الأمم المتحدة، دائرة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية، شعبة الإسكان مؤشرات ديموغرافية مختارة للسنوات ١٩٥٠ ـ ٢٠٠٠** .
- **الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الإحصائية لمنطقة غرب آسيا ١٩٧٤م ـ ١٩٨٣م** (بغداد : الأكوا ١٩٨٥) .
- **الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا، المجموعة الإحصائية** (بغداد : الأكوا ١٩٨٢م) .
- **المؤسسة العامة للعمل والتدريب المهني، مجالات التدريب المهني في العراق ١٩٨٢م** (بغداد : ١٩٨٢م) .
- **وزارة الصناعة والمعادن، تقارير التدريب للأعوام ١٩٨٠ ـ ١٩٨٦م** (بغداد : وزارة الصناعة والمعادن ١٩٨٦) .
- **وزارة التخطيط هيئة تخطيط القوى العاملة، واقع السكان والقوى العاملة والأجور للفترة ٨٠ ـ ١٩٨٤م** (بغداد : ١٩٨٤) .
- **الدوري، منعم أحمد، هياكل العمالة وسياسة الإستخدام في العراق** (بغداد : رسالة ماجستير ١٩٨٣م) .
- **الراوي، منصور، تنمية الموارد البشرية** (المنامة : سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (٤) ١٩٨٥) .

حوليات كلية الآداب

تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

رئيس هيئة التحرير

د. عبدالمحسن مدعج المدعج

دورية علمية محكمة تضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى.
- يرفق بكل بحث ملخصان له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجانا.

الإشتراكات :

	داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد:	٤ د.ك - للأساتذة والطلاب: ٢ د.ك	٣٣ دولاراً أمريكيا - ١٦ دولاراً امريكيا
للمؤسسات:	١٦ د.ك	٦٤ دولاراً أمريكيا.

ثمن الرسالة : للأفراد : ٥٠٠ فلس — للأساتذة والطلاب : ٢٥٠ فلس

ثمن المجلد السنوي : للأفراد : ٦ د.ك — للأساتذة والطلاب : ٣ د.ك

تتوجه المراسلات الى : رئيس هيئة تحرير حوليات كلية الآداب
ص.ب ١٧٢٧٠ - الخالدية
الكويت - 72454